

أثر تطبيق المعايير البيئية على تنمية صادرات البطاطس المصرية

جهاد أحمد شكيب^(١) - سهام أحمد عبد الحميد هاشم^(١) - شيماء حلمي^(٢) - محمد سيد أحمد^(٣)
(١) قسم العلوم الزراعية البيئية، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (٢) قسم بساتين، كلية الزراعة، جامعة عين شمس (٣) وزارة التجارة والصناعة

المستخلص

تساهم الصادرات الزراعية من أهم الصادرات المصرية بحوالي ١٢% في الصادرات المصرية، وتعد صادرات الخضر من أهم مكونات الهيكل السلعي للصادرات الزراعية، وتعتبر مصر من أكبر الدول المصدرة للخضر عالمياً. وتمثلت مشكلة البحث في زيادة عدد الرسائل المرفوضة من الخضر المصرية في بعض الأسواق العالمية وما تبعه من انخفاض لمعدلات النمو لصادرات الخضر واستهدف البحث قياس أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على معدل نمو صادرات الخضر، اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والكمي، مع تطبيق الأساليب والأدوات الإحصائية والكمية مثل المتوسطات، ومعادلات الاتجاه العام، وتحليل التباين في اتجاهين، وتمثلت الفروض البحثية في وجود أثر معنوي احصائياً لتطبيق معايير الجودة البيئية على تنمية صادرات الخضر المصرية وفق المفهوم الواسع الذي يتضمن زيادة عدد الأسواق والكميات المصدرة وزيادة القدرات التنافسية. وتبين أن صادرات الخضر تساهم ب ٤٠% في الصادرات الزراعية وتشهد نمو بنسبة ٧% سنوياً، وكذلك وجود تنوع جغرافي في الدول الراضة لصادرات الخضر ووجود تنوع في السلع المرفوضة وأسباب الرفض ووجود فروق معنوية بين الدول في معدلات رفض صادرات الخضر، ومن ثم وجود أثر سلبي معنوي احصائياً لكل من التنوع الجغرافي للدول الراضة لصادرات الخضر ولعدد الرسائل المرفوضة، والتفاعل بينهما على معدل النمو الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية. وأوصى البحث بضرورة تطوير معامل الجودة المصرية لتكون معتمدة دولياً ودعم لتخفيض تكاليف الحصول على الشهادات المرتبطة بجودة صادرات الخضر وتحديث منظومة المراقبة على جودة الصادرات.

الكلمات المفتاحية: متغيرات بيئية - متغيرات اقتصادية - البطاطس - المؤشرات التنافسية - صادرات الخضر المصرية - التنوع الجغرافي - معامل الجودة المصرية - الأسواق العالمية.

المقدمة

تعد الصادرات الزراعية من أهم الصادرات المصرية حيث تساهم بحوالي ١٢% في إجمالي الصادرات الكلية المصرية كمتوسط للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، كما تعد صادرات الخضر المصرية من أهم مكونات الهيكل السلعي للصادرات الزراعية المصرية، وتعتبر مصر من أكبر الدول المصدرة للخضر على مستوى العالم حيث تمثل صادراتها حوالي ٣% من الصادرات العالمية واحتلت المركز (١٥) بين أهم الدول المصدرة للخضر في العالم. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٣)

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية العمل على تنمية صادرات الخضر المصرية وفق معايير الجودة البيئية، ونظراً لأهمية صادرات الخضر المصرية ودورها في توفير النقد الأجنبي وتشغيل العمالة ودعم الناتج المحلي الإجمالي تأتي أهمية العمل على تنميتها من خلال المفهوم الواسع لتنمية الصادرات الذي يتضمن التنوع السلعي والجغرافي للصادرات المصرية من الخضر والتمتع بالجودة المطلوبة حيث تعتبر جودة الصادرات من أهم المحددات الحاكمة لزيادة قدرة النفاذ للأسواق الخارجية، ووفق الاتجاهات الحديثة لم تعد الجودة تقتصر على مجرد التوافق مع المواصفات القياسية للتصدير ومتطلبات الأسواق الخارجية ولكن توسع مفهومها ليشمل جميع العمليات الانتاجية والخدمات التسويقية على المنتج وفق معايير دولية تساهم في جودة المنتج المصدر وهو ما يطلق عليه المفهوم

الواسع لمعايير الجودة البيئية للصادرات الزراعية (وزارة التجارة والصناعة، الادارة المركزية للاتفاقيات التجارية، ٢٠٢٢).

يتضمن مفهوم الجودة البيئية والذي يعني توافق المنتج مع المواصفات القياسية للمنتجات الغذائية من جميع الجوانب من حيث حصول المنتج المصدر من الخضر على شهادات مطابقة نظم الادارة البيئية لكافة مناطق الانتاج، وتطبيق العمليات الانتاجية والتسويقية المرتبطة بالانتاج النظيف ومعالجة النفايات وإدارة المخلفات والاهتمام بالبعد البيئي للخدمات التسويقية كالتعبئة والتغليف ووسائل النقل والشحن والتفريغ، وغيرها من الخدمات. (الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر، ٢٠٢٢).

مشكلة الدراسة

وعلى الرغم من تمتع مصر بوجود العديد من المقومات لتصدير الخضر المصرية الا ان انخفاض جودة السلع المصدرة وزيادة عدد الرسائل المرفوضة من صادرات الخضر المصرية خلال الفترة من ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٣م يعتبر من أهم التحديات التي تحد من القدرات التنافسية لصادرات الخضر المصرية وتؤثر على جهود تنمية هذه الصادرات بمفهومها الواسع الذي يتضمن زيادة عدد الأسواق وزيادة الكميات المصدرة وتحسين فرص نفاذها للأسواق العالمية. وتمثلت مشكلة البحث في ملاحظة زيادة عدد الرسائل المرفوضة من الخضر المصرية في بعض الأسواق العالمية وما تبعه من انخفاض في معدلات النمو للكميات المصدرة وكذلك وضع مزيد من القيود على نفاذ صادرات الخضر المصرية في بعض الأسواق بعد زيادة عدد الرسائل التصديرية المرفوضة بها. وهدف البحث إلى تحليل تطور مساهمة صادرات الخضر المصرية في إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣. ورصد تطور القيمة التصديرية لصادرات الخضر وتأثير معايير الجودة البيئية عليها. ودراسة التوزيع السلعي والجغرافي لصادرات الخضر المصرية ومدى تنوعها عبر الأسواق والتكتلات الاقتصادية المختلفة. وتحليل أسباب رفض صادرات الخضر المصرية في أهم الأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. وقياس أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على معدل نمو صادرات الخضر المصرية وقدرتها التنافسية الدولية. وتقديم توصيات عملية لرفع جودة الصادرات وزيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

الفروض البحثية

استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه، تمثلت فروض اختبار تحليل التباين في الآتي:

الفرض الأول: وجود أثر سلبي معنوي احصائياً للتنوع الجغرافي في عدد الدول الراضة لبعض الرسائل التصديرية من الخضر المصرية على معدل نمو الصادرات الزراعية المصرية في أهم الأسواق العالمية.

الفرض الثاني: وجود أثر سلبي معنوي احصائياً لزيادة عدد الرسائل المرفوضة من صادرات الخضر المصرية على معدل نمو الصادرات الزراعية المصرية في أهم الأسواق العالمية.

أهداف البحث

- تحليل تطور مساهمة صادرات الخضر المصرية في إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣.
- رصد تطور القيمة التصديرية لصادرات الخضر وتأثير معايير الجودة البيئية عليها.
- دراسة التوزيع السلعي والجغرافي لصادرات الخضر المصرية ومدى تنوعها عبر الأسواق والتكتلات الاقتصادية المختلفة.
- تحليل أسباب رفض صادرات الخضر المصرية في أهم الأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

- قياس أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على معدل نمو صادرات الخضر المصرية وقدرتها التنافسية الدولية.
- تقديم توصيات عملية لرفع جودة الصادرات وزيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

أهمية البحث

الأهمية النظرية:

- إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بتصدير الخضر المصرية وجودتها وأثرها الاقتصادي.
- تقديم نموذج تحليلي لقياس أثر متغيرات الجودة على معدلات النمو في الصادرات الزراعية.
- تعزيز فهم العلاقة بين معايير الجودة البيئية ومعدلات القبول أو الرفض في الأسواق العالمية.

الأهمية العملية:

- مساعدة متخذي القرار في الوزارات والهيئات المعنية بتطوير استراتيجيات دعم صادرات الخضر.
- تقديم حلول عملية لتحسين جودة الصادرات المصرية وتقليل نسب الرسائل المرفوضة.
- دعم الشركات والمزارعين المصدرين بمحددات واضحة حول تطبيق معايير الجودة العالمية.

الأهمية التطبيقية :

- تحديد أولويات التدخل لتحسين جودة السلع الزراعية من خلال معايير إنتاجية وتسويقية.
- اقتراح آليات رقابية فعالة تساهم في تقليل أسباب الرفض، مثل متبقيات المبيدات والفطريات السامة.
- تعزيز تنافسية الصادرات المصرية في الأسواق العالمية من خلال استيفاء الشهادات البيئية والجودة المطلوبة دولياً.

الدراسات السابقة

تناولت دراسة الطحان، حمزة (٢٠١١) : دوال الطلب لأهم المحاصيل التصديرية من الخضر في جمهورية مصر العربية وأهمية المحاصيل الخضراء التصديرية في دعم الميزان التجاري الزراعي لمصر، حيث شكلت صادرات الخضر نحو ١٨% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية عام ٢٠١٦. وهدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الطلب والعرض لمحاصيل البطاطس والفاصوليا والخضراء والفراولة، مع دراسة أثر التقلبات السعرية والموسمية على حركة الصادرات. اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والكمي لرصد تطور الكميات والقيم والأسعار التصديرية محلياً وعالمياً. وأظهرت النتائج أن هناك تأثيراً واضحاً للتقلبات السعرية والموسمية على كميات الصادرات وعوائدها، وأن ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية يرتبط بزيادة الكميات المصدرة. كما تبين أن جودة المنتج وتوقيته الموسمي يلعبان دوراً رئيسياً في تعزيز القدرة التنافسية. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة المنتجات الزراعية، وتطوير منظومة التعبئة والتغليف، وتنويع الأسواق الخارجية، وتبني استراتيجيات تسويقية مرنة لمواجهة التقلبات السعرية الموسمية.

استعرضت دراسة الروبي، ايمان وآخرون (٢٠١٩) : أثر انسياب التجارة الخارجية لأهم صادرات الخضر المصرية، تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد المصري، مشيرة إلى دور الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هدفت الدراسة إلى تحليل تطور الصادرات الزراعية المصرية من الخضر، مع التركيز على المحاصيل الرئيسية مثل الطماطم، البطاطس، البصل، والخضروات الورقية. استخدمت الدراسة نموذج الجاذبية

التجارية لفحص العوامل المؤثرة في نمو هذه الصادرات. أظهرت النتائج أن صادرات الخضر تمثل ١٨% من إجمالي الصادرات الزراعية، لكن السوق المحدود (الاتحاد الأوروبي والدول العربية) يقيد التوسع في أسواق جديدة. كما لوحظ تذبذب في الصادرات بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠١٦. خلصت الدراسة إلى ضرورة تنويع الأسواق المستهدفة وتعزيز التخصص في الإنتاج لتقليل العجز في الميزان التجاري المصري.

يستهدف بحث علي، هناء (٢٠١٩) : أثر معايير الجودة على القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في سوق المملكة المتحدة حيث تُعتبر الصادرات الزراعية المصرية، وخاصة البطاطس، من المصادر الهامة لزيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية. يهدف البحث إلى دراسة تأثير معايير الجودة على صادرات البطاطس المصرية إلى سوق المملكة المتحدة، باستخدام البيانات الثانوية من جهات مثل جهاز التعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO). اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي لتحديد اتجاهات الصادرات المصرية من البطاطس خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٧، بالإضافة إلى تحليل مؤشرات القدرة التنافسية. أظهرت النتائج أن المعوقات الرئيسية تتمثل في عدم الالتزام بالمعايير المطلوبة، مما أثر سلباً على حجم الصادرات. التوصيات تتضمن تحسين التدريب الفني للمزارعين، تعزيز آليات المراقبة، دعم التعاون مع الشركات الاستشارية، وتنظيم حملات توعية لرفع الوعي بأهمية تطبيق المعايير البيئية.

تناولت دراسة مصطفى، أمينة (٢٠١٩) : للقدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء قضية تنمية الصادرات المصرية باعتبارها محوراً أساسياً لدعم عملية التنمية الشاملة والمستدامة، نظراً لاعتماد خطط التنمية على التدفقات من النقد الأجنبي، كما تمثل تنمية الصادرات أحد أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال معالجة الخلل في الميزان التجاري. وأوضحت الدراسة أن التغيرات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك تحرير التجارة العالمية ودور التكتلات الاقتصادية، أدت إلى اشتداد المنافسة، مما جعل معايير الجودة والكفاءة والتكاليف وتكنولوجيا المعلومات تتفوق على معايير الميزة النسبية التقليدية. وسلطت الدراسة الضوء على محصول الفاصوليا كأحد أهم محاصيل الخضر، إذ تحتل مصر المركز العاشر عالمياً في تصديره بنسبة ٤% من إجمالي الصادرات العالمية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٦). وأشارت النتائج إلى أن الصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء تواجه تحديات تنافسية قوية انعكست على تراجع الكميات المصدرة إلى نحو ٢٥ ألف طن بقيمة ٣٦ مليون دولار في موسم ٢٠١٦/٢٠١٧ (المركز التصديري للحاصلات الزراعية، ٢٠١٧). وفي ضوء ذلك، سعت الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن لمساحة وإنتاج الفاصوليا الخضراء، وتقدير أهميتها النسبية ضمن صادرات الخضر والصادرات الكلية، بالإضافة إلى تقييم الكفاءة التصديرية وميزة الفاصوليا التنافسية في الأسواق الدولية.

هدفت دراسة (عبد الظاهر وآخرون، ٢٠٢٠) : الوضع الراهن للصادرات المصرية من محصول البطاطس إلى تكتل البريكس، للأهمية التصديرية لكمية وقيمة صادرات البطاطس المصرية إلى تكتل البريكس مقارنةً بصادراتها إلى باقي دول العالم، مع تحليل التوزيع الجغرافي لصادرات البطاطس داخل دول التكتل، ودراسة تطور واتجاهات الكمية وسعر تصدير الطن إلى كل من تكتل البريكس والسوق الروسي، بهدف تقييم أهمية هذه الأسواق لصادرات البطاطس المصرية. استخدم البحث المنهج التحليلي الإحصائي لقياس مؤشرات الاتجاه العام ومؤشرات الميزة النسبية والتنافسية. وتوصل إلى أن كمية الصادرات إلى تكتل البريكس والسوق الروسي سجلت اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل نمو بلغ نحو ١٦.١٥% و ١٦.١٧% سنوياً من متوسط بلغ حوالي ١٢٤.٧ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٨)، كما اتخذ سعر تصدير الطن اتجاهاً عاماً متزايداً بمعدل ٤.٢٤% عن متوسط ٣٠٧.١٦ دولار للطن. وأظهرت

المؤشرات تمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة مقارنة ببيلاروس وإسرائيل، لكنها تفتقر لميزة سعرية تنافسية مقارنة بالصين وأذربيجان، بينما بلغ النصيب السوقي لصادرات البطاطس المصرية نحو ٩٦% في السوق الصيني و ٥١.٣٥% في السوق الروسي، وبلغت قيمة الوسط الهندسي لمؤشر اختراق السوق ٠.٠١٠ في روسيا و ٠.٠٠٠٠٠٠٠١ في الصين.

تناول بحث (قاسم أحمد، وآخرون ٢٠٢٤) : إمكانية زيادة القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق العالمية لمساعدة واضعي السياسات التصديرية على تنمية وزيادة القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق العالمية، معتمداً على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي باستخدام بيانات ثانوية رسمية. وقد أظهرت النتائج أن أهم الأسواق المستوردة (الاتحاد الروسي، اليونان، ولبنان) استحوذت على نحو ٥٢.٩٦% من كمية الصادرات و ٥٢.٩٠% من قيمتها خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وبلغ متوسط معامل الميزة النسبية الظاهرة حوالي ٢٨.١٧، مما يؤكد تمتع مصر بميزة نسبية في تصدير البطاطس. كما بلغ متوسط معدل اختراق الأسواق نحو ٠.٠١١، ٠.٠١٢، ٠.٠٦٣ على الترتيب، ومتوسط النصيب السوقي ٤٦.٠٤%، ٣٥.٩٣%، ٥٤.٩٧%، ومتوسط قوة التصدير ٣.٣٠%، ١.١٢%، ٠.٦٤%، بينما بلغ الاعتماد على الخارج في التصدير ٣.١٩%، ١.١١%، ٠.٦٣% للأسواق الثلاثة على التوالي. وأوضحت الدراسة أن السعر التصديري للبطاطس المصرية وسعر البطاطس الأذربيجانية وكميات الواردات العالمية تعد من أهم العوامل المؤثرة على الكميات المصدرة للاتحاد الروسي. وأوصى البحث بضرورة تبني سياسة إنتاج موجه للتصدير ودعم المصدرين لمواجهة المنافسة العالمية.

الإطار النظري

يرتكز الإطار النظري لهذا البحث على تحليل العلاقة بين تطبيق معايير الجودة البيئية وتنمية صادرات البطاطس المصرية إلى الأسواق العالمية. ويعتمد البحث على تفسير أثر التزام الصادرات المصرية بالموصفات البيئية العالمية مثل مستويات متبقيات المبيدات، ونسب التلوث بالمعادن الثقيلة، واشتراطات الصحة النباتية وسلامة الغذاء، على تحسين فرص نفاذ البطاطس المصرية للأسواق الخارجية وتعزيز قدرتها التنافسية.

كما يتناول الإطار النظري العوامل المؤثرة في قبول أو رفض الشحنات التصديرية، ويحلل الآثار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن انخفاض جودة الصادرات، سواء في السوق الراض أو الأسواق المجاورة. وذلك باستخدام معادلات الاتجاه العام، والانحدار المتعدد في المتوسط الحسابي وتحليل التباين ونموذج المعادلات الانه.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والكمي، مع تطبيق الأساليب والأدوات الإحصائية والكمية مثل المتوسطات، ومعادلات الاتجاه العام، وتحليل التباين في اتجاهين، لقياس أثر جودة صادرات الخضر المصرية على معدلات نموها ونفاذها للأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. كما استند البحث بصورة أساسية إلى البيانات الثانوية المنشورة التي تصدرها الجهات المعنية ذات الصلة بموضوع البحث؛ مثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ووزارة التجارة والصناعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومصادر البيانات في الدول المستوردة مثل نظام الإنذار السريع الأوروبي (RASFF) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، حيث تمت الإشارة لكل

منهجية ومصدر في موضعه المناسب، بالإضافة إلى مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة ذات الصلة لدعم التحليل، وتمثلت أهم المنهجيات المستخدمة في الآتي:

الاتجاه العام: يعتبر الاتجاه العام من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالية، يسمى أحد المتغيرات (متغير تابع) والآخر (متغير مستقل أو مُفسر) وهو المتسبب في تغير المتغير التابع، والاتجاه العام كأداة للقياس يكون الزمن هو العامل المستقل. يمكن أن تأخذ الدالة أشكالاً مختلفة قد تكون خطية، لوغاريتمية، أو أسية ... الخ.

تحليل التباين الثنائي: Two-way analysis of variance تحليل التباين (ANOVA) هو اختبار إحصائي يستخدم لتحليل الفرق بين متوسطات أكثر من مجموعتين. يُستخدم تحليل التباين ثنائي الاتجاه لتقدير كيفية تغير متوسط متغير كمي وفقاً لمستويات متغيرين فئويين. يُستخدم تحليل التباين ثنائي الاتجاه عندما تريد معرفة كيفية تأثير متغيرين مستقلين، مجتمعين، على متغير تابع.

ويعتبر اختبار تحليل التباين يعد من أحد صور الانحدار المتعدد، وذلك لأن دراسة الفرق بين المتوسطات في اختبار تحليل التباين هي نفسها الفروق بين معاملات الانحدار المتعدد⁽¹⁾.

تحليل التباين الثنائي Two-way analysis of variance هو اختبار معلمي يهتم ببحث الفروق بين متوسطات درجات مجموعات كل متغير مستقل ويسمى الأثر الأساسي Main effect على المتغير التابع، بالإضافة إلى بحث أثر التفاعل بين المتغيرين على المتغير التابع.

نتائج البحث

أولاً: أهمية صادرات الخضر المصرية: تتبع أهمية صادرات الخضر المصرية من كونها تمثل صناعة تصديرية تمتلك فيها مصر مزايا نسبية كبيرة، كما تُعد من الصادرات القادرة على تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتبرز هذه الأهمية من خلال تحليل تطور مساهمة صادرات الخضر المصرية في إجمالي الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى تتبع تطور قيمتها التصديرية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٣.

١. مساهمة صادرات الخضر في الصادرات الزراعية المصرية: من خلال بيانات الجدول رقم (١) تبين أن أهم مكونات الهيكل السلعي للصادرات الزراعية المصرية يتمثل في كل من صادرات الخضر بمتوسط نسبة مساهمة بلغ حوالي ٤٠% ثم الفاكهة بمتوسط نسبة مساهمة بلغ حوالي ٣١%، ثم النباتات الطبية والعطرية بمتوسط نسبة مساهمة بلغ حوالي ١٨%

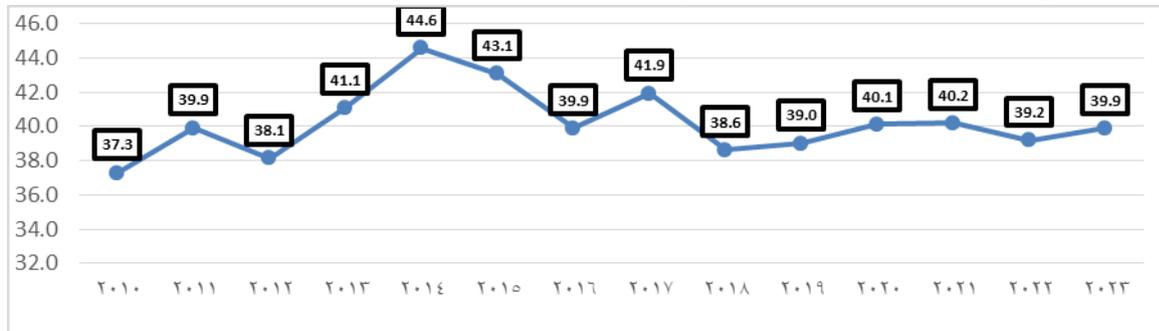
(١) دكتور عبدالرزاق بني هاني، "الاقتصاد القياسي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠١٦م، الأردن، ٢٠١٧م. 2319

جدول رقم (١) تطور الصادرات المصرية من السلع الزراعية ومكوناتها للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣ (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الصادرات الزراعية	صادرات الخضر	صادرات الفاكهة	النباتات الطبية والعطرية	صادرات زراعية اخرى	مساهمة صادرات الخضر في اجمالي الصادرات الزراعية (%)
2010	1,826	681	453	307	385	37.3
2011	1,744	696	446	359	242	39.9
2012	1,650	629	450	325	246	38.1
2013	1,935	795	493	366	281	41.1
2014	2,035	907	527	364	236	44.6
2015	1,901	819	530	300	251	43.1
2016	1,870	746	553	342	228	39.9
2017	2,345	983	729	410	223	41.9
2018	2,214	855	742	412	206	38.6
2019	2,408	939	797	551	120	39.0
2020	2,396	961	769	546	120	40.1
2021	2,516	1,011	911	468	126	40.2
2022	3,105	1,217	1,040	562	286	39.2
2023	٥,٢٩٧	٢,١١٣	١,٧٣٥	٦٩٣	٧٥٦	39.9
المتوسط	2374.4	953.7	726.8	428.9	264.7	٤٠.٢%
المساهمة في المتوسط	100	40	31	18	11	—

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

ومن خلال بيانات الشكل رقم (١) تبين أن مساهمة الصادرات المصرية من الخضر في اجمالي الصادرات الزراعية المصرية بلغت نحو ٣٧.٣% عام ٢٠١٠ في حين بلغت نحو ٣٩.٩% عام ٢٠٢٣ بمتوسط عام خلال هذه الفترة بلغ حوالي ٤٠.٢%، وتشير هذه النتائج لأهمية صادرات الخضر في الصادرات الزراعية المصرية.

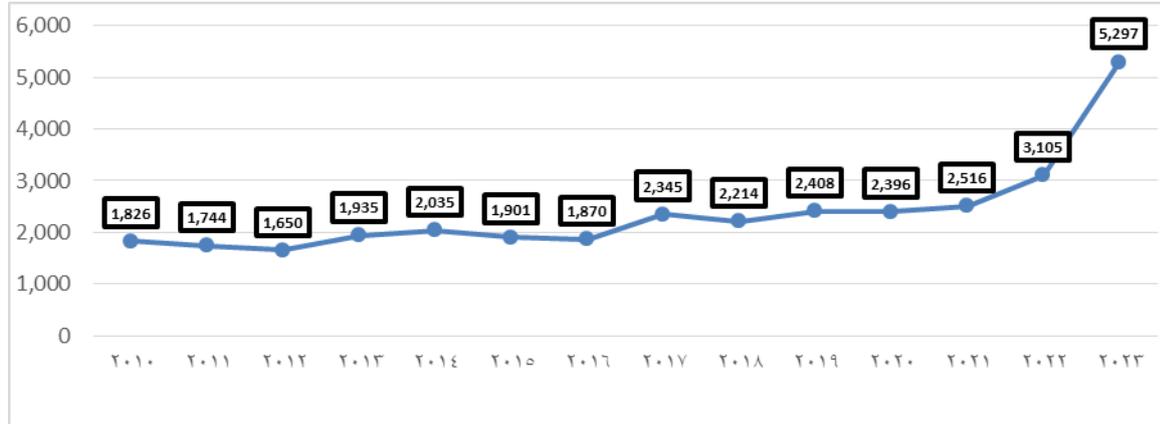


شكل رقم (١): تطور مساهمة الصادرات المصرية من الخضري إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

المصدر: جدول رقم (١)

٢. تطور صادرات الخضر المصرية: تتأثر الصادرات الزراعية المصرية بصفة عامة وصادرات الخضر بصفة خاصة بالعديد من المتغيرات منها العوامل المرتبطة بالإنتاج من أجل التصدير والتي ترتبط ارتباط وثيق بمعايير الجودة البيئية مثل توفر الموارد الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعي وفق الجودة المطلوبة والخدمات التسويقية على المنتج المصدر التي تتوافق مع المعايير البيئية وتساهم جميع هذه العوامل في مدى وجود الملوثات ومتبقيات المبيدات وغيرها من الأمور التي تعكس انخفاض الجودة التصديرية.

ومن خلال بيانات الشكل رقم (٢) تبين أن الصادرات الزراعية المصرية بلغت نحو ١.٨٢ مليار دولار عام ٢٠١٠ في حين بلغت نحو 5.3 مليار دولار عام ٢٠٢٣ بمتوسط عام خلال هذه الفترة بلغ حوالي ٢.٣٧ مليار دولار، ومن خلال نتائج معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (١) الموضحة بالجدول رقم (٢) تبين وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الصادرات الزراعية المصرية للفترة (٢٠٢٣-٢٠١٠) عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٥.٩ %.



شكل رقم (٢) تطور قيمة الصادرات الزراعية المصرية للأسواق العالمية للخضرا بالمليون دولار خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (١)

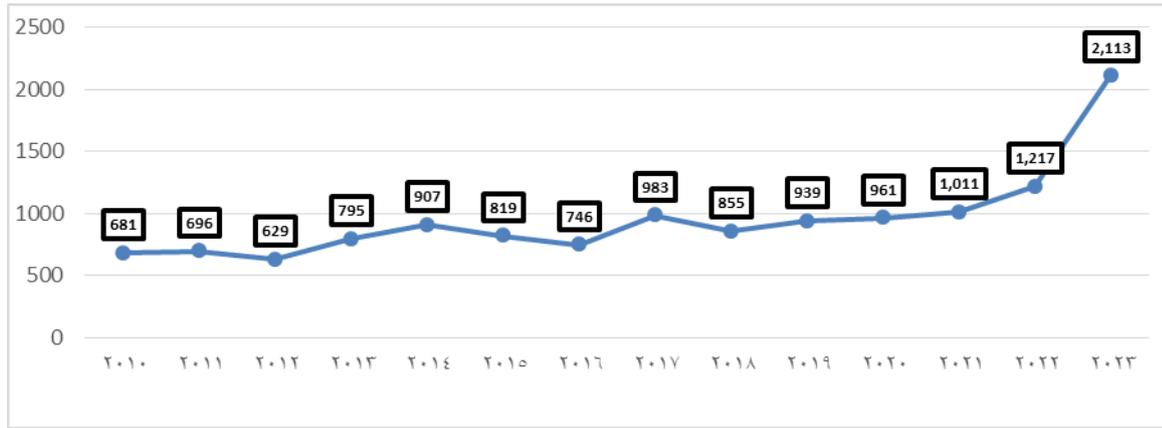
جدول (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام للصادرات الزراعية المصرية وصادرات الخضرا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

م	المتغير	معادلة الاتجاه الزمني العام	معامل التحديد (R2)	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (F) المحسوبة	معدل النمو %
١	الصادرات الزراعية المصرية للأسواق والتكتلات العالمية	$\ln \hat{Y} = 6.2 + 0.059 x_i$	0.76	(4.14)**	(17.2)**	5.9
٢	صادرات الخضرا المصرية للأسواق والتكتلات العالمية	$\ln \hat{Y} = 6.3 + 0.71 x_i$	0.75	(4.01)**	(16.1)**	7.1

المصدر : جُمعت وحُسبت من جدول رقم (١).

من خلال بيانات الشكل رقم (٣) تبين أن الصادرات المصرية من الخضرا بلغت نحو ٠.٦٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ في حين بلغت نحو ٢.١١ مليار دولار عام ٢٠٢٣ بمتوسط عام خلال هذه الفترة بلغ حوالي ٠.٩ مليار دولار، ومن خلال نتائج معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (٢) الموضحة بالجدول رقم (٢) تبين وجود زيادة معنوية إحصائياً في قيمة الصادرات المصرية من الخضرا للفترة (٢٠٢٣-٢٠١٠) عند المستوى الإحتمالي ٠.٠١، بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٧ %.

وتبين من استعراض أهمية وتطور صادرات الخضرا المصرية تبين تساهم بحوالي ٤٠ % في الصادرات الزراعية المصرية وتشهد نمو في قيمة الصادرات بنسبة ٧ % سنوياً.



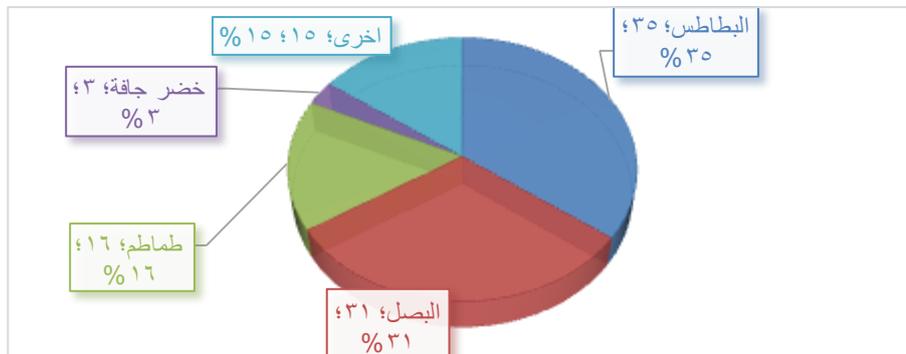
شكل رقم (٣) تطور قيمة الصادرات الزراعية المصرية من الخضر للأسواق العالمية مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (١)

ثانياً: التوزيع السلي والجغرافي لصادرات الخضر المصرية:

وتمثلت أهمية التعرف على التوزيع السلي والجغرافي لصادرات الخضر المصرية في كونها من المتغيرات المعبرة عن المفهوم الواسع لتنمية الصادرات فكلما كان هناك تنوع في السلع المصدرة وفي نفس الوقت كان هناك تنوع في عدد الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية من الخضر دل ذلك على وجود تنمية حقيقية لصادرات الخضر من حيث زيادة الكميات المصدرة وزيادة عدد الأسواق المستقبلة وتتعاظم هذه المميزات عندما تقترن هذه الزيادة بوجود منتجات من الخضر المصدرة ذات جودة عالية ومطابقة لمعايير الجودة البيئية وهو ما يمثل الصورة المتكاملة للمفهوم الحديث لتنمية الصادرات.

التوزيع السلي لصادرات الخضر المصرية: ومن خلال نتائج الشكل رقم (٤) يتبين أن أهم مكونات الهيكل السلي للصادرات المصرية من الخضر خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠١٠ تمثلت في البطاطس في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة في إجمالي صادرات الخضر بلغت حوالي ٣٥%، البصل في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت حوالي ٣١%، وكذلك كل من الطماطم في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة بلغت حوالي ١٦%، الخضر الجافة في المرتبة الرابعة بنسبة مساهمة من إجمالي صادرات الخضر بلغت حوالي ٣%.



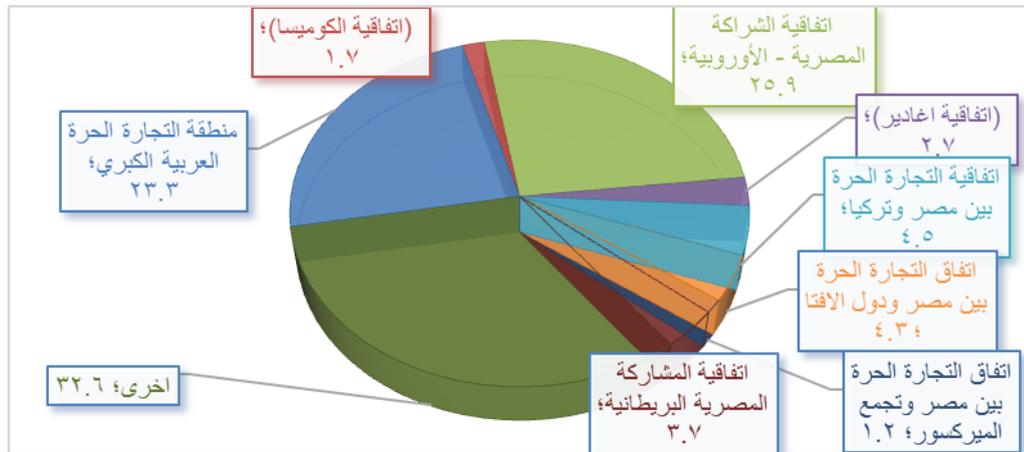
شكل رقم (٤) مساهمة أهم السلع في صادرات الخضر كمتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

١- التوزيع الجغرافي لصادرات الخضر المصرية: تخضع عملية إختيار الأسواق التصديرية المستهدفة سواء على مستوى التكتلات أو الدول للعديد من المعايير منها ما هو متعلق بالتنافسية ومؤشراتها ومنها ما هو متعلق بالحالة الاقتصادية للدولة والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في حجم الطلب على السلع الزراعية التي يستوردها السوق المستهدف من مصر، ومنها ما هو متعلق بجوانب أخرى مثل مقومات النمو الاقتصادي للدولة وترتيبها في مؤشر مناخ الأعمال، ومدى وجود تعاون ومصالح اقتصادية مشتركة للدولة مع الدولة المصدرة، فضلاً عن طبيعة النمط الاستهلاكي وأذواق المستهلكين في السوق المستهدف، وغيرها من الجوانب، وفي هذا الجزء من الدراسة يتم تناول التوزيع الجغرافي للصادرات الزراعية المصرية سواء على مستوى التكتلات الاقتصادية أو مستوى الدول المستوردة. (أحمد، محمد : ٢٠٢٠)

➤ التوزيع الجغرافي وفق أهم التكتلات العالمية لصادرات الخضر المصرية: تعتبر صادرات الخضر المصرية من السلع التي يزيد الطلب عليها في الاسواق العالمية وتتسم بقدراتها التنافسية السعريّة وجودتها، ويمكن تناول التوزيع الجغرافي لها على مستوى التكتلات العالمية وكذلك على مستوى الدول.

ومن خلال بيانات الشكل رقم (٥) والذي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات من الخضر عبر أهم الاتفاقيات التجارية تبين أن أكبر التكتلات العالمية مساهمة في صادرات الخضر هو كتل الاتحاد الاوروبي بنسبة مساهمة في صادرات الخضر بلغت نحو ٢٥.٩% في المرتبة الاولى وجاء في المرتبة الثانية كتل منطقة التجارة العربية الحرة بنسبة مساهمة في صادرات الخضر بلغت نحو ٢٣.٣%، وفي المرتبة الثالثة جاء كتل الافتا بنسبة مساهمة في صادرات الخضر بلغت نحو ٤.٣%.



شكل رقم (٥): التوزيع الجغرافي لنسبة مساهمة أهم التكتلات الدولية في صادرات الخضر المصرية كمتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

➤ التوزيع الجغرافي وفق أهم الدول المستقبلية لصادرات الخضر المصرية: يوضح الجدول رقم (٣) التوزيع الجغرافي للصادرات من الخضر وفق أهم الدول وتبين أن أكبر الدول المستقبلية لصادرات الخضر المصرية كانت السعودية في المرتبة الاولى بنسبة مساهمة في صادرات الخضر بلغت نحو ١٣.٦% كمتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣، وجاء في المرتبة الثانية روسيا بنسبة مساهمة في صادرات الخضر بلغت نحو ١١.٢%، وفي المرتبة

الثالثة ايطاليا بنسبة مساهمة في صادرات الخضر بلغت نحو ٨.٣%، والملاحظ من نفس الجدول أن الدول الأخرى بلغ متوسط مساهمتها حوالي ٥٤.٧% وتبين وجود تنوع جغرافي في الصادرات المصرية من الخضر وعدم تركيزها في دول محددة خاصة السنوات الأخيرة بعد عام ٢٠٢٠م.

جدول رقم (٣): التوزيع الجغرافي لنسبة مساهمة أهم الدول في صادرات الخضر المصرية كمتوسط للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣

السنوات	السعودية	روسيا	ايطاليا	هولندا	تركيا	المملكة المتحدة	اخرى
2010	16.7	6.8	11.5	4.5	0.6	5.3	54.6
2011	13.7	16.2	10.5	3.3	1.0	4.6	50.7
2012	15.8	5.9	9.0	3.8	1.6	4.4	59.5
2013	12.3	8.2	10.8	2.7	1.7	9.6	54.7
2014	11.8	14.6	8.0	2.3	4.0	3.7	55.6
2015	18.5	11.7	6.5	2.7	2.5	2.9	55.2
2016	22.7	7.4	8.7	3.3	2.7	3.1	52.1
2017	15.4	15.2	8.3	3.9	1.9	3.1	52.2
2018	14.8	15.3	6.8	4.2	2.6	4.0	52.3
2019	8.8	9.3	8.3	6.6	8.0	6.4	52.6
2020	9.9	11.3	6.6	5.2	3.2	7.2	56.6
2021	10.1	12.6	7.0	5.8	2.1	6.9	55.5
2022	11.0	13.6	5.7	5.5	4.3	4.7	55.2
2023	9.0	8.1	8.1	6.7	4.9	4.7	58.5
المتوسط	13.6	11.2	8.3	4.3	2.9	5.0	54.7

المصدر: وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

ومن خلال استعراض الملامح العامة للتوزيع السلي والجغرافي تبين وجود تركيز سلمي في الخضر في كل من البطاطس والبصل والطماطم والخضر المجففة بينما يوجد تنوع جغرافي في الدول المستوردة.

ثالثاً: أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على تنمية صادرات الخضر المصرية

تتمثل أهمية تطبيق معايير الجودة لصادرات الخضر المصرية في زيادة فرصة نفاذها للأسواق العالمية وزيادة معدلات اختراقها للأسواق الجديدة.

جدير بالذكر أن مفهوم الجودة للسلع المصدرة تبعاً للمراحل الانتاجية والتسويقية التي تمر بها السلع المصدرة، ففي الانتاج يتم التركيز على الحد من المبيدات ومبيقاتها والملوثات والفطريات، بينما في الخدمات التسويقية يتم التركيز على شروط التخزين ومواصفات التعبئة والتغليف والمعايير البيئية أثناء النقل والتداول، في حين تهتم الدولة ممثلة في الجهات الرقابية والحكومية بمواصفات السلعة ومدى مطابقتها للاستخدام الآدمي، وفترة صلاحيتها وخلوها من مسببات الأمراض، وغيرها من المعايير التي يتم الكشف عنها من خلال الاختبارات المعملية في المنافذ الجمركية للدول المصدرة أو المستوردة.

١- معايير وشهادات الجودة المرتبطة بتصدير الخضر المصرية: يمكن التأكيد على أن جودة صادرات بمفهومها الواسع تشمل كل جوانب ومراحل الانتاج والتسويق التي تمر بها الخضر المصدرة، بداية من الإنتاج، مروراً بالخدمات التسويقية، وإنهاءً بالمستهلك ومدى مطابقة السلع لمتطلبات الأسواق الخارجية، ومدى تطابقها مع واقع القواعد والقوانين الدولية المتعلقة بجودة الصادرات السلعية، ومن ثم يتطلب الأمر حصول المنتج المصدر من

الخضر على مجموعة من الشهادات المتعارف عليها عالمياً لتعبر عن مدى مطابقتها الخضر المصدرة لمعايير الجودة العالمية.

ويمكن للدول التأكد من جودة صادرات السلع الزراعية اخضاع نسب معينة من الرسائل التصديرية للفحص الظاهري والمعملي، ولتقليل نسبة الاخضاع للفحص وتسهيل التجارة وزيادة سرعة عبور السلع الزراعية ومنها الخضر عبر الحدود والنفوذ للتكتلات العالمية، وقد وضعت منظمة التجارة العالمية مجموعة من الشهادات يمكن الحصول عليها وفق اشتراطات محددة للسلع الزراعية المصدرة. وتبين تنوع هذه الشهادات ما بين القدرة على الانتاج الزراعي لمنتجات الخضر وفق الممارسات الجيدة والتخزين واجراء الخدمات التسويقية بجودة عالية وما بين استيفاء شروط السلع الزراعية وتقليل الآثار البيئية الضارة لعمليات الانتاج عن طريق تقليل استعمال المواد الكيميائية والمبيدات، وتطبيق ممارسات مسؤولة لضمان صحة العاملين في المزارع المنتجة من أجل التصدير للأسواق التكتلات العالمية وسلامتهم.

جدول رقم (٤) شهادات الجودة المطلوبة لاستيفاء شروط تصدير الخضر لأهم الأسواق العالمية لتقليل نسب الاخضاع للفحص

اسم الشهادة	المعايير المطلوبة لتحقيق شروط التصدير	أهم الأسواق المطلوبة فيها
أيزو ٩٠٠١	من خلال قدرة المزارع على تقديم المنتجات أو الخدمات المطابقة بشكل مستمر	جميع الأسواق
أيزو ١٤٠٠١	من خلال قدرة المزارع على تحقيق الشروط البيئية في عمليات التصنيع الغذائي بصورة مستدامة بداية من توفير مستلزمات الانتاج مروراً بالعمليات التصنيعية وانتهاءً بعمليات التخزين والتسويق	جميع الأسواق
أيزو ٥٠٠٠١	من خلال قدرة المزارع على توفير موقع عمل آمن للعمال عن طريق إدارة مخاطر الصحة والسلامة المهنية في موقع المزرعة	جميع الأسواق
FSSC 22000	من خلال قدرة المزارع على استيفاء شروط الأمان للسلع الزراعية المختلفة أي تلك المرتبطة بالمنتجات الحيوانية، والمنتجات النباتية القابلة للتلف، والمنتجات الطويلة الأجل ومكونات الأغذية، مثل المواد المضافة، والفيتامينات والمزارع الحيوية	جميع الأسواق
الممارسات الزراعية العالمية الجيدة GLOBAL G.A.P	من خلال قدرة المزارع على تقليل الآثار البيئية الضارة لعمليات الانتاج الزراعية عن طريق تقليل استعمال المواد الكيميائية والمبيدات ، وتطبيق ممارسات مسؤولة لضمان صحة العمال وسلامتهم.	الاسواق الاوروبية
شهادة حلال	من خلال قدرة المزارع على ضمان أن يكون المنتج الزراعي موافق لما جاء بالشريعة الإسلامية مما يشكل الطمأنينة والهدوء للمستهلك المسلم، إلى جانب زيادة الثقة في المنتج	الأسواق العربية والإسلامية
اتحاد التجزئة الألماني والفرنسي: IFS	ضمان جودة السلع الزراعية اثناء التداول وسلامته عمليات التخزين والنقل والتداول عبر المسالك التسويقية المختلفة	الاسواق الاوروبية
شهادة KOSHER	من خلال قدرة المزارع على ضمان أن يكون المنتج موافق لبعض المعتقدات الدينية الأخرى غير الإسلامية	امريكا بعض الدول الاوروبية
المعيار العالمي لأغذية آمنة وعالية الجودة: BRCGS Food	من خلال قدرة المزارع على استيفاء شروط معينة. من بين أمور أخرى ، من الضروري اتباع مبادئ HACCP (تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة) وممارسات التصنيع الجيدة. (GMP)	جميع الأسواق

المصدر: وزارة الصناعة، الهيئة العامة للمواصفات والجودة، ادارة السلع الزراعية والغذائية

٢- الملاح الرئيسية لجودة صادرات الخضر المصرية في أهم الأسواق العالمية:

➤ لوحظ خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ وجود مؤشرات تدل على انخفاض جودة صادرات الخضر المصرية في بعض الأسواق والتكتلات العالمية، وارتفاع نسبة إخضاعها للفحص الإلزامي بالدول المستوردة، وسحب عينات منها، وصلت نسبتها في بعض الأحيان إلى ٢٥%، من حجم الرسالة.

➤ وقد يعزى ذلك لكثرة إخطارات الرفض من الدول بشأن بعض الشحنات المصدرة لعدم مطابقتها لمواصفات وتشريعات الدول المستوردة، ومما هو جدير بالذكر أن الأثر السلبي لانخفاض جودة الصادرات المصرية من الخضر يتسم باتساع نطاقه بشكل مباشر أو غير مباشر على حجم الصادرات، حيث يتمثل الأثر المباشر في الانخفاض النسبي في حجم الصادرات من السلعة المرفوضة في السوق الراض لها أو الأسواق المحيطة، بينما يتمثل الأثر غير المباشر في مزيد من القيود المفروضة على الصادرات الزراعية الأخرى المصرية في السوق الراض وفي الأسواق العالمية الأخرى سواء من الخضر أو الفاكهة أو السلع الزراعية والغذائية الأخرى، وغالباً ما تحتاج عملية إعادة الثقة في جودة الصادرات المصرية في الأسواق جهود كبيرة ووقت طويل للتغلب على آثارها المباشرة وغير المباشرة. ومن هذا المنطلق تم الاعتماد على بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ووحدة متابعة الاتفاقيات التجارية بوزارة التجارة الخارجية حول رسائل الصادرات المصرية المرفوضة لانخفاض جودتها وعدم مطابقتها للمواصفات في بعض الدول الأوروبية للتعرف على أثر جودة الصادرات المصرية على نفاذية الصادرات المصرية للأسواق الخارجية خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. (وزارة التجارة والصناعة، تقارير غير منشورة ٢٠٢٣).

➤ **الملاح الرئيسية لجودة صادرات الخضر المصرية من حيث التوزيع السلعي:** من خلال بيانات الجدول رقم (٥) يتبين أن أهم مكونات الهيكل السلعي للشحنات التصديرية المرفوضة من الخضر في أهم الأسواق العالمية هي البقول القرنية في المركز الأول بين أهم بنسبة مساهمة في إجمالي عدد الرسائل المرفوضة بلغت حوالي ١٩% كمتوسط للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ ثم الطماطم بنسبة ١٨.٧% ثم الخضر الورقية بنسبة ١٦.٩% ثم الخضر المصنعة (مجففة أو محفوظة بالتجميد أو مادة حافظة) بنسبة ١٤.٨% ثم البطاطس والفرولة والبصل بنسبة ١١.٦%، و ٩.٩%، و ٥.٣% لكل منهم على الترتيب.

وتشير النتائج إلى وجود تنوع في السلع المرفوضة من صادرات الخضر وعدم تركزها في سلعة محددة من الخضر المصرية ومن ثم تتضح أهمية العمل على تبني ممارسات جيدة لزيادة جودة الصادرات المصرية من الخضر.

جدول (٥): التوزيع السلعي والجغرافي للشحنات المرفوضة من صادرات الخضر المصرية في أهم الأسواق والتكتلات العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣

النطاق الجغرافي	السنوات	الرسائل المرفوضة من الخضر								معدل النمو في الصادرات الزراعية من الخضر والفاكهة العام التالي
		بطاطس	بصل	فراولة	خضر مصنعة (مجففة أو محفوظة بالتجميد أو مادة حافظة)	طماطم	بقول قرنية	خضر ورقية	اخرى	
الدول العربية	٢٠٢١	١	٢	١	١	٢	٤	٢	١٩	-٤
	٢٠٢٢	٣	٦	١	٢	٣	٤	٠	٢١	-١٤
	٢٠٢٣	٢	١	١	٢	٣	٣	١	١٣	-٣
الدول الأوروبية	٢٠٢١	٢	١	٠	٢	٢	٣	١	١٢	-١
	٢٠٢٢	٣	٢	١	٣	٣	٣	١	١٧	-٨
	٢٠٢٣	١	٣	١	٣	٤	٤	١	١٦	-٩
دول آسيا	٢٠٢١	٢	٠	١	٤	٤	٤	١	١٥	١٢
	٢٠٢٢	٢	٠	٢	٤	٥	٥	٠	١٩	-٢
	٢٠٢٣	٢	٠	٣	٤	٦	٧	٠	٢٥	-٩
امريكا والميركسور	٢٠٢١	٣	٠	٢	٥	٧	٦	٠	٢٧	٧
	٢٠٢٢	٤	٠	٤	٣	٥	٧	٠	٢٢	٦
	٢٠٢٣	٢	٠	٢	٢	٤	٣	١	١٩	٥
اخرى	٢٠٢١	٢	٠	٣	٣	٧	٠	٠	٢١	١١
	٢٠٢٢	٢	٠	٤	٢	٤	١	٠	١٩	-١١
	٢٠٢٣	٢	٠	٢	٤	٣	٥	٠	١٩	-١٣
اجمالي عدد السائل المرفوضة		٣٣	١٥	٢٨	٤٢	٥٣	٥٤	٤٨	٢٨٤
المساهمة في الاجمالي		11.6	5.3	9.9	14.8	18.7	19.0	16.9	3.9	100

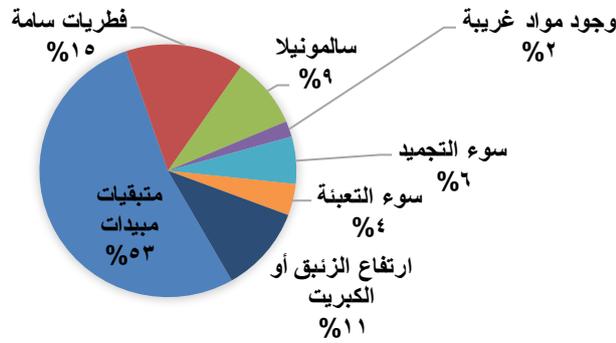
المصدر : قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
<https://webgate.ec.europa.eu/rasff-window/portal/?event=SearchForm&cleanSearch=http://www.gcc-sg.org/ar-> (* الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، قواعد المعلومات الإحصائية، [sa/Pages/default.aspx](http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx) بالإعتماد على التقارير السنوية
 (**) بيانات دول الآسيان : قاعدة بيانات منظمة الاسكوا متاح على الرابط <https://www.unescwa.org/ar>

- الملامح الرئيسية لجودة صادرات الخضر المصرية من حيث التوزيع الجغرافي: وشهدت الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ قيام العديد من دول العالم باتخاذ الكثير من الاجراءات الوقائية لضمان جودة السلع الزراعية الواردة اليها وذلك بهدف الحفاظ على صحة مواطنيها، حيث تم اتخاذ اجراءات حمائية خاصة بزيادة القيود المرفوضة على السلع الزراعية غير المطابقة لمواصفات الجودة أو حظرها في بعض الأحيان.
- وفي إطار البيانات المتاحة عن عدد شحنات السلع المصرية الزراعية المرفوضة في أهم الأسواق والتكتلات العالمية المصرية نبين أن أهم التكتلات التي تشهد زيادة في عدد الشحنات التصديرية المرفوضة تمثلت في تكتل الدول الأوروبية، ثم تكتل الدول العربية، في حين كانت الشحنات المرفوضة في التكتلات الاخرى تكاد تكون قليلة جداً.
- الملامح الرئيسية لجودة صادرات الخضر المصرية من حيث أسباب الرفض :
- وتبين أن أهم أسباب رفض صادرات الخضر المصرية في بعض الأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ ترجع إلى مشكلة متبقيات المبيدات في المركز الاول ضمن أهم أسباب الرفض في أهم الأسواق العالمية بنسبة

٥٣% من إجمالي أسباب الرفض، وغالباً ما يتركز هذا السبب في البطاطس والبصل، وفي المرتبة الثانية وجود الفطريات السامة (aflatoxins) بنسبة بلغت حوالي ١٥% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في الطماطم والخضر الورقية.

➤ وفي المرتبة الثالثة تسبب ارتفاع نسبة الزئبق والكربون بنسبة ١١% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في البصل والبقول القرنية، وفي المرتبة الرابعة تسببت الإصابة بالسلمونيلا بنسبة ٩% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في الخضر المصنعة.

➤ وفي المرتبة الخامسة سوء التجميد والحفظ بنسبة ٦% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في الفاصوليا والفراولة المجمدتين، وفي المرتبة السادسة سوء التعبئة بنسبة ٤% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في الفراولة، وفي المرتبة السابعة وجود مواد غريبة داخل الشحنات المصدرة بنسبة ٢% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في البطاطس والخضر الورقية.



شكل رقم (٦) التوزيع النسبي لأهم أسباب رفض صادرات الخضر المصرية في أهم الأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣

المصدر : قاعدة بيانات الاتحاد الأوربي :

١ <https://webgate.ec.europa.eu/rasff-window/portal/?event=SearchForm&cleanSearch=>
(*) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، قواعد المعلومات الإحصائية، <http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx> بالإعتماد على التقارير السنوية

(**) بيانات دول الآسيان : قاعدة بيانات منظمة الاسكوا متاح على الرابط <https://www.unescwa.org/ar>

٣- قياس أثر تطبيق معايير الجودة البيئية على تنمية صادرات الخضر المصرية: تتأثر فرص نفاذ الصادرات المصرية من الخضر للأسواق العالمية على مدى اتباع معايير الجودة البيئية وكذلك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاخرى حيث تتسم هذه المتغيرات بكونها ديناميكية ومتداخلة الأثر مثل التطورات السياسية ومعدلات النمو في الطلب على السلع الزراعية في الأسواق والمنافسة التي تواجهها مصر في تلك الأسواق وغيرها من العوامل، ومن هذا المنطلق يمكن التأكيد على أن الآثار السلبية لإنخفاض جودة صادرات الخضر المصرية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وذات مدى زمني كبير، ويتمثل الأثر المباشر غالباً في إنخفاض نسبي في فرص نفاذ الصادرات من السلعة المرفوضة في السوق الراض لها، بينما يتمثل الأثر غير المباشر في مزيد من القيود المفروضة على صادرات الخضر والفاكهة المصرية في السوق الراض وفي الأسواق العالمية الأخرى، مما يتسبب في إنخفاض سمعة الصادرات الزراعية المصرية ليس فقط في السوق الراض للسلع وإنما في الأسواق

المحيطة به، وغالباً ما تحتاج عملية إعادة الثقة في جودة الصادرات المصرية في الأسواق جهود كبيرة ووقت طويل للتغلب على آثارها المباشرة وغير المباشرة .

ومن الملاحظ وفق بيانات الجدول رقم (٥) انه غالباً ما يتبع رفض الرسائل التصديرية من الخضر في أهم الأسواق العالمية في إنخفاض في معدلات النمو لصادرات السلع الزراعية في العام التالي، وهو ما يوضح الأثر السلبي لإنخفاض جودة الصادرات الزراعية المصرية على معدل النمو في الصادرات للأسواق العالمية.

ومن الأهمية بمكان العمل على دراسة أثر زيادة عدد الرسائل المرفوضة على التنوع الجغرافي للصادرات المصرية من الخضر وكذلك التنوع السلعي، ولتحقيق هذا الهدف

تم اعتبار عدد الدول التي ابلغت عن رفضها لبعض الرسائل التصديرية من صادرات الخضر خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ (كمتغير مستقل أول)، كما تم اعتبار عدد الرسائل المرفوضة من الخضر (كمتغير مستقل ثان) باعتبارهما متغيران يؤثران على فرص نفاذ الصادرات المصرية من الخضر وكمتغير تابع تم التعبير عنه من خلال معدل نمو الصادرات المصرية من الخضر والفاكهة في أهم الأسواق العالمية (أوروبا - الدول العربية - الدول الآسيوية)، وكذلك تم الأخذ في الاعتبار أثر التفاعل والتداخل بين المتغيرين المستقلين (عدد الدول التي ابلغت عن رفضها لبعض الرسائل التصديرية من صادرات الخضر، وعدد الرسائل المرفوضة من الخضر) على المتغير التابع (معدل النمو في الصادرات من الخضر والفاكهة في أهم الأسواق العالمية)

وحيث أن اختبار تحليل التباين يعد من أحد صور الإنحدار المتعدد، وذلك لأن دراسة الفرق بين المتوسطات في اختبار تحليل التباين هي نفسها الفروق بين معاملات الانحدار المتعدد (هاني، عبد الرازق، ٢٠١٧)، ومن خلال إجراء تحليل التباين والإختلاف في إتجاهين تعلق الإتجاه الأول منها بالتنوع الجغرافي للدول الراضة للسلع الزراعية من الخضر المصرية المصدرة، وتعلق الإتجاه الثاني بعدد الرسائل المرفوضة للتعرف على أثر هذين المتغيرين والتفاعل بينهما على المتغير التابع.

ومن نتائج الجدول رقم (٦) يتبين وجود فروق معنوية بين الدول في معدلات رفض الصادرات الزراعية المصرية، ومن ثم وجود أثر سلبي معنوي احصائياً لكل من التنوع الجغرافي للدول الراضة للسلع من صادرات الخضر المصرية ولعدد الرسائل المرفوضة، وكذلك للتفاعل بين المتغيرين على معدل النمو للصادرات الزراعية المصرية في أهم الأسواق العالمية ونفاذيتها وقدراتها التنافسية في تلك الأسواق عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١، حيث بلغت قيمة (F) للمتغير الأول حوالي ١٠٦.٤، بينما بلغت للمتغير الثاني ٨٩.٢، في حين بلغت قيمة (F) للتفاعل بين المتغيرين حوالي ٩٦.٧، ومن ثم يمكن قبول فروض النموذج.

جدول (٦): تحليل التباين في إتجاهين لأثر التنوع الجغرافي وعدد الرسائل المرفوضة على معدل نمو الصادرات المصرية من الخضر للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣

Sig.	F	Mean Square	df	Type III Sum of Squares	Source
.012	81.953	521.693	29	١٤٠٣٣.٧	Corrected Model
.005	217.956	1405.713	3	١٤٠٥.٧١٣	Intercept
.009	107.494	687.713	11	٦١٧٣.٤٢١	التنوع الجغرافي وعدد الرسائل المرفوضة
.011	90.201	575.308	13	٦٣٠٨.٣٩١	عدد الرسائل المرفوضة
.010	97.691	623.992	9	٤٣٥٥.٩٤١	التفاعل بين التنوع الجغرافي وعدد الرسائل المرفوضة
		8.5	4	١٥	Error
			32	١٤٢٩٩	Total
			31	١٤٠٤٦.٧	Corrected Total
a. R Squared = .91 (Adjusted R Squared = .897)					

المصدر : نتائج تحليل التباين في إتجاهين لبيانات الجدول رقم (٥) بإستخدام برنامج Spss

وقد تبين وجود فروق معنوية بين الدول في معدلات رفض الصادرات الزراعية المصرية، ومن ثم وجود أثر سلبي معنوي احصائياً لكل من التنوع الجغرافي للدول الراضة للسلع من صادرات الخضر المصرية ولعدد الرسائل المرفوضة، وكذلك للتفاعل بين المتغيرين على معدل النمو للصادرات الزراعية المصرية في أهم الأسواق العالمية ونفاذيتها وقدراتها التنافسية في تلك الأسواق.

المناقشة العامة للنتائج مع الدراسات السابقة

أوضحت نتائج البحث أن الالتزام بالمعايير البيئية وجودة الصادرات يؤثر بشكل مباشر على نمو صادرات البطاطس المصرية وقدرتها التنافسية، خاصة فيما يتعلق بمشكلة متبقيات المبيدات والأفلاتوكسينات. كما تبين أن رفض الرسائل التصديرية لا يؤثر فقط على السوق المستهدف وإنما يمتد إلى سمعة الصادرات في الأسواق الأخرى، مما يؤثر على فرص التنوع الجغرافي والتوسع السلعي للصادرات.

أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

- تتفق نتائج البحث مع دراسة عبد العزيز (٢٠٢٠) التي أكدت أثر ضعف الالتزام بمعايير السلامة الغذائية في تراجع صادرات الحاصلات الزراعية.
- كما تتسق مع دراسة هاني عبد الرزاق (٢٠١٧) التي أوضحت الأثر الممتد لرفض الصادرات على الأسواق الأخرى وتأثيره على المدى الطويل.
- تتوافق النتائج مع تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2022) الذي شدد على أهمية تطبيق معايير الجودة البيئية لاستدامة الصادرات الزراعية وزيادة فرص نفاذها للأسواق العالمية.
- بالإضافة إلى ذلك، تلنقى النتائج مع ما توصلت إليه دراسة سعيد وآخرون (٢٠٢١) بخصوص أهمية تطوير نظم التتبع والرقابة على متبقيات المبيدات لتعزيز تنافسية المنتجات المصرية.

أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

خلافًا لبعض الدراسات السابقة التي ركزت بشكل أساسي على التأثيرات المباشرة قصيرة الأجل، أظهر البحث أن انخفاض جودة الصادرات له أثر تراكمي بعيد المدى، يمتد ليؤثر على التنوع الجغرافي لصادرات البطاطس وعدد الأسواق المستقبلية لها. كما أن هذا البحث أضاف بعداً تحليلياً جديداً يتمثل في دراسة التفاعل بين عدد الرسائل المرفوضة وعدد الدول الراضية وتأثيرهما معاً على معدل نمو الصادرات، وهو جانب لم يتم تحليله بوضوح في الأدبيات السابقة. بعض الدراسات ركزت فقط على مشكلات التجميد والتعبئة كأسباب للرفض، بينما أبرز البحث الحالي أهمية قضايا مثل ارتفاع نسبة الزئبق والأفلاتوكسينات وتأثيرها الكبير على تراجع معدلات التصدير.

الخلاصة

يتناول هذا البحث تأثير تطبيق المعايير البيئية على تنمية صادرات البطاطس المصرية، حيث يسلط الضوء على الدور الكبير الذي تلعبه جودة الصادرات في تعزيز قدرة البطاطس المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية، حيث أن الصادرات الزراعية من أهم الصادرات المصرية حيث تساهم بحوالي ١٢% في إجمالي الصادرات الكلية المصرية، وتأتي أهمية العمل على تنمية صادرات الخضر المصرية وفق معايير الجودة البيئية وفق الاتجاهات الحديثة. وتمثلت مشكلة البحث في زيادة عدد الرسائل المرفوضة من الخضر المصرية في بعض الأسواق العالمية وما تبعه من انخفاض لمعدلات النمو لصادرات الخضر ووضع القيود على نفاذ الصادرات في بعض الأسواق، وتمثلت الفروض البحثية في وجود اثر معنوي احصائياً لتطبيق معايير الجودة البيئية على تنمية صادرات الخضر المصرية وفق المفهوم الواسع الذي يتضمن زيادة عدد الأسواق والكميات المصدرة وزيادة القدرات التنافسية. واستهدف البحث تحليل تطور مساهمة صادرات الخضر المصرية في إجمالي الصادرات الزراعية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣. ورصد تطور القيمة التصديرية لصادرات الخضر وتأثير معايير الجودة البيئية عليها. ودراسة التوزيع السلمي والجغرافي لصادرات الخضر المصرية ومدى تنوعها عبر الأسواق والتكتلات الاقتصادية المختلفة. وتحليل أسباب رفض صادرات الخضر المصرية في أهم الأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. واعتمد البحث على المنهجين الوصفي والكمي، مع تطبيق الأساليب والأدوات الإحصائية والكمية مثل المتوسطات، ومعادلات الاتجاه العام، وتحليل التباين في اتجاهين، لقياس أثر جودة صادرات الخضر المصرية على معدلات نموها ونفاذها للأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣. كما اعتمد على البيانات الثانوية المنشورة التي تصدرها الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ووزارة التجارة والصناعة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومصادر البيانات في الدول المستوردة مثل نظام الإنذار السريع الأوروبي (RASFF) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO).

وتبين من نتائج البحث أن أهم مكونات الهيكل السلمي للصادرات المصرية من الخضر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٣ تمثلت في البطاطس في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة في إجمالي صادرات الخضر بلغت حوالي ٣٥%، وتبين خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ وجود مؤشرات تدل على انخفاض جودة صادرات الخضر المصرية في بعض الأسواق والتكتلات العالمية، وارتفاع نسبة إخضاعها للفحص الإلزامي بالدول المستوردة، وسحب عينات منها، وصلت نسبتها في بعض الأحيان إلى ٢٥%، من حجم الرسالة. وغالباً ما يتبع رفض الرسائل التصديرية من الخضر في أهم الأسواق العالمية في انخفاض في معدلات النمو لصادرات السلع الزراعية في العام التالي، وهو ما يوضح الأثر السلبي لإنخفاض جودة الصادرات الزراعية المصرية على معدل النمو في الصادرات للأسواق العالمية ويعيق التنوع الجغرافي

والسلعي للصادرات. وقد تبين أن أهم أسباب رفض صادرات الخضر المصرية في بعض الأسواق العالمية خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ ترجع إلى مشكلة متبقيات المبيدات بنسبة ٥٣% من إجمالي أسباب الرفض، وغالباً ما يتركز هذا السبب في البطاطس والبصل، وجود الفطريات السامة بنسبة بلغت حوالي ١٥% وغالباً ما يتركز هذا السبب في الطماطم والخضر الورقية، ارتفاع نسبة الزئبق والكربون بنسبة ١١% وغالباً ما يتركز هذا السبب في البصل والبقول القرنية، وفي المرتبة الرابعة تسببت الإصابة بالسلمونيلا بنسبة ٩% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في الخضر المصنعة، وسوء التجميد والحفظ بنسبة ٦% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في الفاصوليا والفراولة المجمدتين، و سوء التعبئة بنسبة ٤% وغالباً ما يتركز هذا السبب في الفراولة، ووجود مواد غريبة داخل الشحنات المصدرة بنسبة ٢% من أسباب الرفض وغالباً ما يتركز هذا السبب في البطاطس والخضر الورقية.

واوصى البحث بتحسين منظومة المراقبة على الممارسات الزراعية المتبعة اثناء نمو الحاصلات الزراعية وكذلك عند حصادها وتعبئتها، والتحديث المستمر لقوائم الكيماويات المسموح باستخدامها ومعدلات وتعليمات اضافتها للتأكد من خلق معايير بيئية مناسبة حول الحاصلات المعنية. وتطوير معامل الجودة المصرية لتكون معتمدة دولياً لفحص الصادرات المصرية من الخضر من خلال دعم معامل الجودة الحكومية مالياً وتزويدها بقدرات بشرية مناسبة، قيام معامل الاختبارات الكيمائية المسجلة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالتسجيل في المنصات العالمية مثل ZDHC / GOTS/ LWG للحصول على الاعتماد اللازم وتوفير الاختبارات المطلوبة. ودعم الشركات المصرية في تكاليف الحصول على بعض الشهادات المرتبطة بجودة صادرات الخضر نظراً لارتفاع تكاليف الحصول عليها من خلال قروض ميسرة من البنوك المصرية تكون قصيرة الاجل وبشروط مناسبة، التوسع في إنشاء معامل تحليل متبقيات المبيدات أو توفير (فروع) للمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات قرب أماكن تركيز الزراعات التصديرية. وتحديث منظومة المراقبة على جودة الصادرات وتحديث الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة الصادرات وخلوها من متبقيات المبيدات كل عامين على الأقل وذلك لضمان استمرار التطورات الحديثة في هذا المجال.

التوصيات

آلية مقترحة لتعزيز فرص تطبيق المعايير البيئية وزيادة فاعليتها في تنمية صادرات الخضر المصرية وخاصة البطاطس

في ضوء النتائج المشار إليها بالبحث والتي اتسمت بكونها نتائج متعددة ومتداخلة الأثر فيما بينها، وفي ظل وجود مجموعة من المتغيرات والمخاطر والأزمات المرتبطة بانخفاض جودة الصادرات المصرية من الخضر وخاصة البطاطس التي تعتبر من أهم صادرات الخضر المصرية يمكن العمل على وضع مجموعة من التوصيات بهدف في صورة آلية مقترحة لخطه عمل تنفيذية مستقبلية في العديد من المجالات المتعلقة بالصادرات الزراعية المصرية ومستقبلها بهدف تنميتها وزيادة قدراتها التنافسية وفرص نفاذها للأسواق العالمية، فضلاً عن زيادة قدرتها على التجاوب مع المتغيرات المتعلقة بالسيناريوهات المحتملة المتعلقة بالمعايير البيئية وخاصة متبقيات المبيدات والملوثات الفطرية وذلك في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية

وتتضمن تلك الخطة المقترحة مجموعة من السياسات المقترحة والتي يمكن تحقيقها من خلال آليات فعالة تساهم في تحقيق الأهداف لمرجوة في هذا الشأن وذلك في إطار خطة زمنية مقترحة، بحيث يمكن وضع هذه الآلية المقترحة

بكل ما تحتويه من تفاصيل أمام صناع القرار للعمل علة تنفيذها بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

آلية عمل ل خطة تنفيذية مقترحة لتنمية الصادرات الزراعية المصرية وزيادة قدراتها التنافسية وفرص نفاذها للأسواق العالمية، وقدرتها على التجاوب مع المتغيرات المتعلقة بالسيناريوهات المحتملة المتعلقة بالدعم المقدم من الدولة والمتعلقة بمستجدات التفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية
جدول رقم (7): آلية مقترحة لتعزيز فرص تطبيق المعايير البيئية وزيادة فاعليتها في تنمية صادرات الخضر المصرية وخاصة البطاطس

السياسات المقترحة	آليات التنفيذ	الجهات المعنية	المؤشرات الكمية لقياس تحقيق الأهداف	الإطار الزمني المقترح
تطوير معامل الجودة المصرية لتكون معتمدة دولياً لفحص الصادرات المصرية من الخضر	دعم معامل الجودة الحكومية مالياً وتزويدها بقدرات بشرية مناسبة	الهيئة العامة للمواصفات والجودة وزارة المالية	حجم الدعم الموجة لمعامل الجودة الحكومي	عامين
قيام معامل الاختبارات الكيميائية المسجلة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالتسجيل في المنصات العالمية مثل ZDHC / GOTS/ LWG للحصول على الاعتماد اللازم وتوفير الاختبارات المطلوبة	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	عدد المنصات العالمية التي تم التسجيل فيها للحصول على الاعتماد اللازم وتوفير الاختبارات المطلوبة	عام	
دعم الشركات المصرية في تكاليف الحصول على بعض الشهادات المرتبطة بجودة صادرات الخضر نظراً لارتفاع تكاليف الحصول عليها	توفير قروض ميسرة من البنوك المصرية تكون قصيرة الاجل وبشروط مناسبة	البنك المركزي المصري	قيمة دعم الشركات المصرية في تكاليف الحصول على بعض الشهادات المرتبطة بجودة صادرات الخضر	عام
التوسع في إنشاء معامل تحليل متبقيات المبيدات	توفير فروع للمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات قرب أماكن تركيز الزراعات التصديرية	المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات	عدد فروع للمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات التي تم انشاؤها	عامين
تحديث منظومة المراقبة على جودة الصادرات	تحديث الاختبارات اللازمة للتأكد من جودة الصادرات وخلوها من متبقيات المبيدات كل عامين على الأقل وذلك لضمان استمرار التطورات الحديثة في هذا المجال.	الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	عدد الاختبارات التي تم تحديثها للتأكد من جودة الصادرات وخلوها من متبقيات المبيدات	عام

المراجع

أحمد، قاسم وآخرون (٢٠٢٤): إمكانية زيادة القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق العالمية، أحمد، محمد سيد (٢٠٢٠): مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ظل الاتجاهات الحديثة لمنظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، قواعد المعلومات الإحصائية، بالاعتماد على التقارير السنوية. بوادي، سالي (٢٠٠٩): اتجاه وموسمية أسعار وكميات بعض محاصيل الخضر الرئيسية في سوق العبور بالقاهرة والتنبؤ بها باستخدام أدوات تحليل إحصائي ملائمة، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلد التاسع عشر، ص ٣٢٢-٣٣٦.

بيانات دول الآسيان: قاعدة بيانات منظمة الإسكوا <https://www.unescwa.org/ar>

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٣): النشرة السنوية لحركة الإنتاج والتجارة الخارجية والتمتع من الاستهلاك من السلع الزراعية.

الروبي، إيمان وآخرون (٢٠١٩): أثر انسياب التجارة الخارجية لأهم صادرات الخضر المصرية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر، مجلد ٢٩ عدد ٢، ص ٧٦٧-٧٨٦.

الطحان، حمزة وآخرون (٢٠١١): دوال الطلب لأهم المحاصيل التصديرية من الخضر في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر، مجلد ٢٨ عدد ١، ص ٢١١-٢٢٠.

عبد الظاهر، علي وآخرون (٢٠٢٠): الوضع الراهن للصادرات المصرية من محصول البطاطس إلى تكتل البريكس، مجلة العلوم الزراعية والبيئية، جامعة دمنهور، مجلد ١٩ عدد ٣، ص ٥٦-٦٧.

علي، هناء (٢٠١٩): أثر معايير الجودة على القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في سوق المملكة المتحدة، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس، مجلد ٤٨ عدد ١، ص ٤٣٣-٤٧١.

قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي

قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

مصطفى، أمينة (٢٠١٩): القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء، حوليات العلوم الزراعية، مشتهر، المقالة ٣٠، المجلد ٥٧، العدد ١، ص ٢٩٧-٣٠٨.

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر، مجلد ١٥ عدد ١٠، ص ٥٠٩-٥١٨.

هاني، عبد الرزاق (٢٠١٧): "الاقتصاد القياسي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ٢٠١٦، الأردن.

الهيئة القومية لسلامة الغذاء بمصر (٢٠٢٢): دليل الاشتراطات البيئية وسلامة الغذاء للمنتجات الزراعية المعدة للتصدير.

وزارة التجارة الخارجية، قاعدة بيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

وزارة التجارة والصناعة، الإدارة المركزية للاتفاقيات التجارية (٢٠٢٢): تقرير بعنوان "جودة الصادرات المصرية في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية"، تقرير رقم ٢١٨ لسنة ٢٠٢٢م، تقارير غير منشورة.

وزارة الصناعة، الهيئة العامة للمواصفات والجودة، إدارة السلع الزراعية والغذائية. (2023)

<http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx>

<https://webgate.ec.europa.eu/rasff-window/portal/?event=SearchForm&cleanSearch>

THE IMPACT OF APPLYING ENVIRONMENTAL STANDARDS ON THE DEVELOPMENT OF EGYPTIAN POTATO EXPORTS

Gehad A. Shakib⁽¹⁾; Seham A. A. Hashem⁽¹⁾; Shaimaa Helmy⁽²⁾;
Mohamed S. Ahmed⁽³⁾

1) Department of Environmental Agricultural Sciences, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Department of Horticulture, Faculty of Agriculture - Ain Shams University 3) Ministry of Trade and Industry

ABSTRACT

Agricultural exports are among Egypt's most important exports, contributing approximately 12% of total Egyptian exports. Vegetable exports are a key component of the commodity structure of agricultural exports, and Egypt is considered one of the world's largest vegetable exporters. The importance of developing Egyptian vegetable exports by environmental quality standards stems from the importance of modern trends. The research problem was represented by the increase in the number of rejected shipments of Egyptian vegetables in some international markets, the subsequent decline in growth rates of vegetable exports, and the imposition of restrictions on export penetration in some markets. The research hypotheses were represented by a statistically significant effect of applying environmental quality standards on the development of Egyptian vegetable exports according to the broad concept that includes an increase in the number of markets and export quantities and an increase in competitive capabilities. It was found that vegetable exports contribute 40% to agricultural exports and are witnessing a growth of 7% annually. There is also a geographical diversity in the countries that reject vegetable exports and a diversity in the rejected goods (the reasons for rejection and the existence of significant differences between countries in the rates of rejection of vegetable exports, and thus the existence of a statistically significant negative effect of both the geographical diversity of countries rejecting vegetable exports and the number of rejected shipments, and the interaction between them on the growth rate of Egyptian agricultural exports in global markets. The study recommended the development of internationally accredited Egyptian quality laboratories, support to reduce the costs of obtaining certifications related to the quality of vegetable exports, and modernization of the export quality control system.

Keywords: Environmental variables - Economic variables - Potatoes - Competitive indicators - Egyptian vegetable exports - Geographical diversity - Export quality - Global markets.